بعد أن أنذر رئيس الوزراء المتظاهرين باستخدام القوة عقب إنفاذ القانون الجديد

أوكرانيا: قتلى خلال اشتباكات بين الشرطة والمحتجين .. وأوروبا «مصدومة»

جانب من أعمال عنف في كييف

عواصم - «وكالات» : قتل ثلاثة أشخاص على الأقل خلال اشتباكات بين الشرطة الأوكرانية ومحتجين في العاصمة كييف بعد أن أنذر رئيس الوزراء المتظاهرين باستخدام القوة لفض احتجاجاتهم عقب انفاذ قانون «منع التظاهر».

واقتحمت عناصر الشرطة الحواجز التي اقامها المتظاهرون في الشارع المؤدي للبرلمان القريب من مكان اعتصامهم في ميدان الاستقلال بعد ليلة هادئة اعقبت يومين من الاشتباكات.

وكان مايكولا ازاروف ، رئيس الوزراء، قال إن حكومته قد لا تجد أمامها خيارا سوى استخدام القانون الجديد الذي يوصف بانه يقيد حق الاحتجاج في أوكرانيا ازاء «استفزازات» المحتجين على حد وصفه.

وقذف المتظاهرون، الذين ارتدوا خوذات على رؤوسهم في تحد للقانون الجديد، العابا نارية نحو قوات الشرطة بينما قذف عنصر من الشرطة قنبلة حارقة باتجاه إحدى الحافلات المحترقة، بحسب ما ظهر في البث المباشر للاشتباكات بين الشرطة والمحتجين.

وبدأ تطبيق القانون، الذي أغضب المعارضين، الثلاثاء ، غير أن ذلك أدى إلى تصعيد الاحتجاجات في العاصمة كييف.

ويتضمن القانون الذي انتقده وزراء خارجية الاتحاد الاوربي منع ارتداء خوذات او اقنعة للوجه خلال التظاهر وحظر اقتحام المباني وقطع الطرق.

كما يشمل منع نصب خيام أو مكبرات الصوت في الأماكن العامة بدون ترخيص وفرض غرامات باهظة او عقوبات بالحبس على كل من يخرق بنود القانون.

وحذر الرئيس الأوكراني من أن العنف يهدد البلاد بأسرها. غير أنه أبدى استعداده للتفاوض مع المتظاهرين.

وكان مئات أصيبوا خلال الليلتين الماضيتين أثناء صدامات عنيفة مع الشرطة في العاصمة.

واعتقلت السلطات الاوكرانية نحو 32 شخصا من بين من قالت إنهم شاركوا في الاشتباكات.

وأفادت وسائل اعلام محلية بان 13 من بين المعتقلين حكم عليهم بالسجن لمدة 15 عاما بتهمة احداث «اضطراب شامل» في البلاد.

ويتظاهر المحتجون في كييف منذ نوفمبر الماضي لرفض الرئيس توقيع اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي دعما لعلاقة بلاده مع روسيا.

ومن بين ممثلي المعارضة الاربعة الذين سيشاركون في المحادثات مع السلطات وزير الداخلية السابق يوري لوتسينكو الذي اصيب في الاشتباكات الشهر الماضي.

واتهم قادة بالمعارضة الحكومة بدفع أموال لبلطجية عرفوا باسم «تيتوشكي» ليندسول وسط المحتجين.

واصدر وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي بيانا الاثنين يعرب عن «القلق الشديد» بشأن التشريعات الجديدة التي يقولون إنها تم تمريرها تحت «ظروف اجرائية مثيرة للريبة».

وبالامس أعرب رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو عن صدمته إزاء ما تردد من أخبار عن مقتل متظاهرين خلال مواجهات مع الشرطة في العاصمة الأوكرانية كييف.

وقال باروسو في مؤتمر صحافي «إننا قلقون حقا إزاء ما ستؤول اليه تلك التطورات في أوكرانيا وسنواصل مراقبة الأوضاع عن كثب وكذلك تقييم الإجراءات التي يمكن اتخاذها من قبل الاتحاد الأوروبي ونتائجه على علاقاتنا مع كييف» ممتنعا في الوقت نفسه عن الكشف عن تفاصيل حول طبيعة الإجراءات التي يمكن أن يتخذها الاتحاد الاوروبي ضد أوكرانيا .

وأضاف أن البيئة العامة في أوكرانيا تشهد تدهورا محملا الحكومة الاوكرانية المسؤولية الأساسية لاتخاذ خطوات من شانها أن تحول دون تصعيد الأزمة وعليها الدخول في حوار حقيقي مع المعارضة وممثلي المجتمع المدني للتغلب على تلك الأزمة العميقة .

روسيا ترفض التخلي عن «النووي»

موسكو - «كونا» : قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين امس ان بلاده لن تتخلى عن الاسلحة النووية بشكل احادي الجانب.

وأعرب بوتين في تصريح نقلته وكالة أنباء «إيتار تاس» الروسية عن قناعته بان البشرية ستتخلى يوما عن الاسلحة النووية مشيا إلى ان الكثير من الدول التي تملك السلاح النووي لا تريد التخلي عنه.

وأضاف ان روسيا لن تتخلى عن الاسلحة النووية بشكل احادي الجانب محذرا من عواقب خطيرة ووخيمة للتخلي عن الاسلحة النووية في الظروف الراهنة .

قتلى باستهداف دورية للشرطة في باكستان

سلام اباد - «كونا»: لقي ستة اشخاص مصرعهم واصيب تسعة اخرون بجروح اثر وقوع انفجار بالقرب من دورية تابعة للشرطة في مقاطعة «تشارسادا» شمالي باكستان امس.

وذكرت شرطة مقاطعة «تشارسادا» الواقعة باقليم «خيبربختنخوا» انه تم الاعتداء على دورية الشرطة اثناء القيام بجولة روتينية في منطقة «ساردياري بازار».

لجنة الانتخابات تستعد بـ «الدستورية» لتأجيل «المبكرة»

تايلند: المعارضة تتحدى حالة الطوارئ .. وتواصل التظاهرات

زعيم المعارضة خلال تظاهرة سابقة في بانكوك

اودون تاني - «وكالات» : أصيب قيادي مؤيد لحكومة تايلند امس بعد اطلاق النار عليه في شمال شرق البلاد مع بدء فرض حالة الطوارئ في العاصمة بانكوك وحولها وسط احتجاجات تطالب رئيسة الوزراء ينجلوك شيناواترا بالاستقالة.

وأعلنت الحكومة حالة طوارئ لمدة 60 يوما في بانكوك في وقت متاخر يوم الثلاثاء مما يعطي أجهزة الامن سلطات واسعة لاعتقال المشتبه بهم وفرض حظر تجول والحد من التجمعات.

وقال مسؤولون إن الطوارئ تهدف إلى منع تصاعد الاحتجاجات التي تخرج في بانكوك منذ أكثر من شهرين وأصابت أجزاء من وسط المدينة بالشلل.

وبدت الحياة طبيعية في بانكوك وذهب الناس الى اعمالهم كالمعتاد ولم تحاول الشرطة تفريق الاحتجاجات ومن بينها احتجاج أمام مجمع تعمل فيه ينجلوك.

وفي إشارة إلى خطر تحول الجمود السياسي إلى العنف أصيب كوانتشاي برابيانا القيادي في حركة «القمصان الحمراء» المؤيدة للحكومة في ذراعه وساقه بعد اطلاق النار عليه في منزله ببلدة اودون تاني في شمال شرق تايلند.

وكان برابيانا حذر من صراع أهلي إذا ما انقلب الجيش على الحكومة.

وقالت الشرطة إنها تعتقد أن اطلاق النار له دوافع سياسية.

وقالت زوجته لرويترز «تشير الطريقة التي أطلق بها المهاجمون النار عليه إلى أنهم لم يريدوا له أن يظل على قيد الحياة.»

وقالت لجنة الانتخابات إنها ستسعى لاستصدار حكم من المحكمة الدستورية خلال الساعات القليلة القادمة بشأن امكانية تأجيل الانتخابات المقررة في الثاني من فبراير والتي دعت لها ينجلوك. وتخشى اللجنة اندلاع اعمال عنف يوم الانتخابات وتقول إن الاحتجاجات منعت بعض المرشحين من التسجيل مما يعني أن النصاب القانوني لن يكتمل لبدء عمل البرلمان.

بالمقابل دعا زعيم الاحتجاجات المعارضة للحكومة سوثيب ثاوجسوبان انصاره الى الاستمرار في الاحتجاجات حتى تتحقق مطالبهم على الرغم من فرض الحكومة قانون الطوارئ.

وذكرت صحيفة «بانكوك بوست» ان ثاوجسوبان سخر من فرض الحكومة لهذا القانون قائلا «هل هناك اي شيء طارئ في هذا البلد فقد قمنا بالاحتجاج لمدة ثلاثة أشهر ولم يحدث ما يستحق فرض القانون» متسائلا ايضا «لماذا تعلن الحكومة حالة الطوارئ في هذا التوقيت».

وحذر من انه سيتحدى الحكومة وسيقوم بحشد المتظاهرين على الطرق وأمام المقرات الحكومية وانهم «سيقدمون على فعل كل ما لا يسمح لهم فعله» مؤكدا ان المتظاهرين لا يحملون اية اسلحة او متفجرات وانه في حال وقعت اي حوادث عنف او اطلاق نار فسيكون ذلك من قبل الحكومة.

تتمات

كي مون : قيادة

وتجاوز محنته الكبيرة التي يعيشها الآن.

وأوضح النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد على ان مؤتمر «جنيف 2» مطالب بإعادة التأكيد على المبادئ التي وردت في وثيقة «جنيف 1» باعتبارها إطارا دوليا مناسبا لتنفيذ عملية انتقال سلمي للسلطة في سوريا وتحقيق تطلعات الشعب السوري.

وقال الخالد في كلمة دولة الكويت أمام مؤتمر «جنيف 2» المعني بمحاولة العثور على حل سلمي للأزمة السورية ان جميع الأطراف السورية مدعوة لاستثمار هذا الحشد الدولي للتصرف بإيجابية ومسؤولية ، من أجل السلام ومن أجل بناء سوريا المستقبل.

أضاف : «إن حشدنا الدولي اليوم ما هو الا رسالة واضحة للشعب السوري الشقيق ، بأن المجتمع الدولي ينظر باهتمام بالغ الى ماساتهم الإنسانية ، وباننا كاعضاء في المجتمع الدولي لدينا التزام قوي بالتصدي لهذه الأزمة ، بما يسهم في الحفاظ على الأمن والسلم في المنطقة .

وذكر أن الكويت تجاوبت مع دعوة الامين العام للامم المتحدة واستضافت المؤتمر الدولي الاول للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا «كويت 1» في شهر يناير من عام 2013 ، وقدمت مساهمة بمبلغ 300 مليون دولار امريكي تم تخصيصها لوكالات الامم المتحدة المتخصصة ، كما استضافت المؤتمر الدولي الثاني للمانحين ، وتعهدت بتقديم دعم لعمليات الاغاثة الانسانية في سوريا بمبلغ نصف مليار دولار امريكي .

وطالب الخالد بإعادة التأكيد على المبادئ التي وردت في «جنيف 1» باعتبارها إطارا دوليا مناسبا لتنفيذ عملية انتقال سلمي للسلطة ، وتحقيق تطلعات الشعب السوري ، وان كافة الاطراف السورية مدعوة لاستثمار هذا الحشد الدولي للتصرف بايجابية ومسؤولية من اجل السلام ، ومن اجل بناء سوريا المستقبل.

وقال : «إن دولة الكويت وانطلاقا من مسؤولية رئاستها المشتركة للقمة العربية – الافريقية في دورتها الثالثة ، لتدعو المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الامن الى توظيف هذا الزخم الدولي ، لتحقيق الامن والسلم في سوريا من خلال تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في البيان الصادر عن المؤتمر الدولي لمجموعة العمل حول سوريا بتاريخ 30/6/2012 ، لأن البديل عن ذلك ينذر بعواقب وخيمة ليس على الشعب السوري فحسب وانما على صعيد السلم والامن الدوليين.

وشدد على ان «انظار الشعب السوري وشعوب دول الجوار وشعوب المنطقة والعالم بأكمله ، تتركز على هذا اللقاء التاريخي» ، داعيا إلى «أن ترسل رسالة واضحة وقوية ، بان المجتمع الدولي عاقد العزم والنية على إعادة الامن والامان الى ربوع سوريا العزيزة لتحقيق للشعب السوري امانيه وتطلعاته» .

من جهته حذر وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل ، في كلمته ، من «تغيير مسار مؤتمر جنيف 2»، مؤكدا أن الرئيس السوري بشار الأسد لن يكون له دور في أي ترتيبات قادمة.

وقال الفيصل إنه «من الضروري أن نحذر من أي محاولات لتغيير مسار هذا المؤتمر ، في محاولة لتحسين صورة النظام والادعاء بمحاربته للإرهاب» داعيا إلى تشكيل حكومة انتقالية في سوريا.

أضاف أن «حضور المملكة المؤتمر جاء بناءً على الضمانات والتأكيدات التي تضمنتها دعوة الأمم المتحدة ، وهو أن الهدف من جنيف 2 هو تطبيق اتفاق جنيف 1».

وتابع : انه «من البديهي ألا يكون للأسد أو من تلطخت أيديهم بدماء السوريين أي دور بهذا الترتيب».

وقال الفيصل إن «الأمل يحدونا بان يتم التعامل مع الأزمة بعيداً عن محاولات الاستقطاب والاسترضاء التي كبلت مجلس الأمن» في الملف السوري.

ودعا إلى أن يتبنى مجلس الأمن «ما يتم التوصل إليه من اتفاق» في المؤتمر «وضمان تنفيذه».

من جانبه أوضح وزير الخارجية المصري نبيل فهمي انه يتعين انتهاز هذه الفرصة التاريخية لبدء عملية لإرساء السلام في سوريا م، ن خلال التوصل لحل سياسي، بمشاركة الفرقاء السوريين في استحقاق سعت الدول المشاركة بالاجتماع لعقده على مدى 10 شهور كاملة.

وطالب ممثلي الحكومة السورية بأن يُخلصوا النوايا، ويعملوا بكل جدية على التوصل إلى حل يقي الشعب السوري من استمرار المأساة التي يعيشها، مشددا على أن تلك الأهداف ليست بعيدة المنال إذا توافرت الإرادة السياسية اللازمة لدى السوريين ، مشددا على ضرورة تبني موقف واضح يدعو إلى أن يتوازى مع عملية التفاوض على مستقبل سوريا السياسي الجديد عبر تشكيل هيئة حكومية انتقالية ، وتطبيق عدد من إجراءات بناء الثقة المتبادلة بين الحكومة والمعارضة ، معربا عن ترحيب القاهرة باستضافة اجتماع شامل للقوى الرئيسية للمعارضة السورية في الداخل والخارج بغرض توفيق الرؤى فيما بينها، والدفع نحو الحل السياسي المأمول.

وكان المؤتمر افتتح بكلمة للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أعلن فيها عن وجود تحديات كبيرة أمام المؤتمر، مشددا على أن تعاون الجميع مطلوب للتوصل إلى حل. وأضاف أن المسؤولية لحل النزاع تقع على الجانبين السوريين. واعتبر كي مون أن المؤتمر هو فرصة تاريخية لإنقاذ سوريا وإنهاء المأساة، مشيرا إلى أن الاستراتيجيات العسكرية حالت دون القدرة على إغاثة الكثير من اللاجئين.

من جهة أخرى: توجه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بالشكر الى صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد ، على دعوته الكريمة بعقد المؤتمر الثاني للمانحين لسورية في وق، وعلى «قيادته المثالية لها المؤتمر ودعمه للوضع الإنساني في سوريا ».

من جهته تحدث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ، موضحاً أن روسيا لن تقبل بأي مصالحة تفرض من الخارج ، وأنه لا يمكن التوصل إلى أي حل بالقوة وإنما بالحوار. وأضاف أن «الجماعات المسلحة» في سوريا لا مصلحة لها بحل المسألة السورية ، وقال إن الجماعات المتطرفة دخلت سوريا لتدمر النسيج الداخلي ، ولابد من إشراك معارضة الداخل في الحوار الوطني.

أما وزير الخارجية الأمريكي جون كيري فأكد أن «الثورة السورية بدأت سلمية من أطفال درعا الذين كانوا يحملون علبة الوان وطالبوا بسلمية وشرعية للتعبير»، وأشار إلى أن التقارير الأخيرة عن التعذيب هو انتهاك للإنسانية وكل المبادئ التي يحاول العالم الالتزام بها. وقال إن بشار الأسد لن يكون جزءاً من الحكومة الانتقالية، وأكد أن العائق الوحيد هو التمسك العنيد بالسلطة من شخص واحد وأسرة واحدة.

وفي الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ أكد أن الحلول السلمية هي الوسيلة الوحيدة للأزمة السورية. وشدد على وجوب أن يكون هناك جدول انتقالي لتنفيذ جنيف 1 ونقل السلطة. ورأى أن الرئيس السوري دمر شرعيته بنفسه.

من جانبه، رأى وزير الخارجية الصيني أنه يجب انهاء النزاع السوري لإيجاد المناخ الملائم لمباحثات السلام، مضيفاً «لابد للمجتمع الدولي من تقديم المساعدات لطرفي الأزمة». وشدد على التزام بلاده بموقف حيادي تجاه طرفي الخلاف.

أما وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس فرأى أن الحل «للدراما» في سوريا لا يمكن أن يكون سوى سياسي، مؤكداً أن بلاده لا تملي شروطاً مسبقة على المؤتمر. لكنه شدد على وجوب اعطاء صلاحيات كاملة للحكومة الانتقالية، وفتح ممرات للمساعدة الانسانية ووقف اطلاق نار.

حضر المؤتمر 45 وفدا منها 39 تمثل 39 دولة، والبقية هي وفود النظام والمعارضة والاتحاد الاوروبي ومنظمة المؤتمر الاسلامي والجامعة العربية. ومن المقرر ان تنتقل المحادثات إلى جنيف يوم الجمعة وسيكون يوم الخميس استراحة للوفود، ويتوقع ان تستمر المحادثات يوما واحدا اذا لم يحصل توافق على الاستمرار فيها واذا حصل توافق ستستمر 7 ايام.

القرض 100 ألف

أن أكد النائب جمال العمر أن هناك اختلافا في الصياغة بين النص الذي أقره المجلس في المداولة الأولى ، ونظيره في المداولة الثانية .

وقد تطرق النواب خلال مداخلاتهم إلى عدد من القضايا وابرزها ما يتعلق بحماية المال العام ، منتقدين الحكومة في اتخاذ ذلك مبررا لتحميل المواطن أعباء معيشية كبيرة ، كما أبدى بعضهم مخاوف تجاه جدية الحكومة في تطبيق زيادة القرض الإسكاني واحتمال أن تلجأ إلى التسويف في هذا الشان ، مثلما فعلت مع قانون صندوق الأسرة .

وأوضح النائب د . يوسف الزلزلة أن الدستور يقر بأن الحكومة والمجلس يهيئان الحياة الكريمة للمواطن ..وما نحن بصدده هي قوانين مستحقة وليست شعبوية كما يقولون واللي مو عاجبه يقف يقول انا مو عاجبني ..أي عذر للحكومة بعدم اعطاء المواطنين فهو عذر مرفوض ، واذا لم يريدوا الزيادة عليهم أن يضعوا سقفا للأسعار ويحاسبوا التجار .. ليس هناك جهات رقابية مفعلة تراقب زيادة الاسعار ومبلغ المئة الف للقرض الاسكاني غير كاف .

وقال النائب عبدالله التميمي : لسنا هنا بصدد هدر المال العام ونحن أحرص من الحكومة على تنمية الاقتصاد الكويتي والحفاظ على المال العام ، ولن نقبل ان يكون المواطن فريسة غلاء التجار ، وعلى وزير التجارة ان يتحمل مسؤولياته في مواجهة غلاء الاسعار ونحن معه مستعدون ان نشرع ما يلزم من القوانين.

وحذر النائب صالح عاشور من أن البنوك «عبارة عن سرطان يستحوذ على مقدرات المواطنين ولا يمكن السيطرة عليه ، ولن نرضى الا بالزيادة للقرض الاسكاني الى 100 الف لبناء بيت متواضع للمواطن وسنتصدى لاي فلسفة للحكومة ، كما انه لابد من مساواة الرجل والمرأة بالنسبة للقرض الاسكاني ويجب الا يميز بينهما.

وطالب النائب خليل الصالح بضرورة توزيع القسائم على المخطط للمواطنين المستحقين ، حتى يشعروا بالجدية في تخصيص بيوت لهم ، مطالبا وزير الاسكان بأن تكون له وقفة صادقة مع مؤسسة الاسكان واركان وزارته ، وان يعجل في حل المشكلة الاسكانية ، ونرفض ان يكون الأمر مجرد أحاديث دون حلول واقعية.

وقال النائب د . عبدالحميد دشتي : إن المواطن يسمع عن الملايين التي توزع انطلاقا من التزامات دولة الكويت ، ولا يعترض ، لكن ان نبخل عليه في زيادة مستحقة فهذا امر غير مقبول» .

وحذر النائب على الراشد من تغيير منهجية معالجة قضايانا ، وفي مقدمتها القضية الإسكانية ، مع تغير الوزراء ، مشددا على أن رئيس الوزراء لابد ان يعي اننا في سباق مع الزمن

ولفت النائب حسين القويعان إلى أن الدعم الذي يقولون عنه فهو دعم للتجار وليس للمواطن وارفض ان يكون الـ 30 الفا على صورة دعم ، فهذا الدعم سوف يكون على شركات ومواد انشائية معينة ، وليس فيه اي دعم من الوجهة المنطقية بل هو خطوة تنم على اللف والدوران .

وقال النائب سعدون حماد : يجب ألا نعطي مجالا لوزارة التجارة ان تحدد المواد ، ولابد السماح للمواطن في الحق اختيار المواد الانشائية ..اجمالي كلفة الشعب الكويتي كاملا وفقا لهذا القانون ستة مليارات، والمديونيات الصعبة تعادل ايضا ستة مليارات .. لذلك لابد ان يمر المشروع حسب تعديل اللجنة المالية بان يكون القرض 70 الفا بينما 30 الفا دعم لمواد البناء ، وايضا لابد من انصاف المرأة وان تحصل على القرض مثل الرجل ، مؤكدا أن القضية الاسكانية سهلة ولكن لا يوجد رغبة صادقة في حلها .

النائب نبيل الفضل رأى أن الحل ليس بالدعم او الزيادة وانما لابد من حلول عملية للمحافظة على الاسعار ..قضية زيادة الفلوس جريمة ، وهذا ما حدث في القطاع النفطي ..يحصل الموظف على خمسة اضعاف الراتب ومع ذلك قاعدين موظفو النفط يهددون بالاعتصام .

وعقب وزير النفط د . علي العمير : أخي ابو براك ونحن نشاركه الاهتمام بالحفاظ على المال العام ، ومجلس ادارة مؤسسة النفط اتخذ قرارا باعادة مراجعة العقود بالنسبة للموظفين ، وارجو شطب بعض الكلمات التي اوردها لانها تسيء للموظفين في القطاع النفطي ، وانا اعلن مسؤوليتي امام المجلس اني ملتزم بحل جميع القضايا.

وقال العمير : تشارك اعضاء مجلس الامة الكثير من الهموم ، والحقيقة ان دولتنا تظلم بالقول ان المواطن في بعض الدول الخليجية افضل من المواطن الكويتي ، وهناك دراسة تؤكد ان الكويت الافضل بين دول مجلس التعاون من حيث الغلاء ، داعيا إلى الإنصاف في التقييم .

واعتبر النائب جمال العمر أن «لدينا مشكلة هي عدم وجود وزراء قادرين على ادارة الدفة الاقتصادية للدولة ، فهل يعقل ان نناقش زيادة القرض الاسكاني في عدم وجود وزير المالية ؟..انا قلت لرئيس الحكومة يجب ان يكون لك مستشارون اقتصاديون لاتخاذ القرارات الصحيحة ، ونحن في مازق سياسي ..الحكومة تتكلم وتنظر دون رؤية فعلية ، نريد من الحكومة رؤية ومبررات لرفض او قبول زيادة القرض الاسكاني .

«الهيكلة» يبدأ

والمشرف العام على مراكز الخدمة للبرنامج هيام الدويلة في تصريح صحافي أمس ان فرع جليب الشيوخ هو رابع فرع لبرنامج اعادة الهيكلة في البلاد وذلك بعد افرعه المنتشرة ضمن مراكز الحكومة مول في مناطق جابر العلي والجهراء وبرج التحرير.

واضافت الدويلة ان البرنامج يهدف الى تقديم خدماته للمواطنين العاملين في القطاع الخاص والتسهيل عليهم خلال مراجعاتهم او عند تقديم اوراقهم في اقرب مركز لموقع سكنهم دون الحاجة لمراجعة مقر البرنامج الرئيسي في منطقة الضجيج.

واشارت الى ان المركز الجديد سيقوم بتقديم جميع الخدمات التي تقدمها ادارة شؤون صرف المزايا المالية في البرنامج ومنها خدمات تقديم معاملات الصرف لاول مرة او تحديث البيانات او اصدار شهادات لمن يهمه الامر الى جانب غيرها من المعاملات والخدمات.

«المرور»: تشغيل

ادت إلى وقوع حوادث خطيرة على طريق النويصيب والتي تنتج عنها خسائر في الأرواح وإصابات بالإضافة إلى الخسائر المادية في المركبات والطرق وعواقبها السلبية اجتماعيا واقتصاديا .

وأكد العلي أن الإدارة العامة للمرور قد انتهت مؤخرا من تركيب نظام كاميرات الضبط المروري على طريق النويصيب من جانب قسم التحكم المركزي للإشارات الضوئية ، وذلك بعد التقاء طريق الملك فهد بن عبدالعزيز السريع مع طريق الملك عبدالعزيز السريع وحتى منفذ النويصيب بالاتجاهين ، بالتعاون مع شركة نقط الكويت .

وذكر أن تشغيل تلك الكاميرات تعمل وفقا للنظام المحدد بعد إجراء عمليات الفحص الفني والتأكد من جاهزية الكاميرات والنظام لبدء التشغيل .. كما تم تركيب العلامات التحذيرية والارشادية اللازمة على امتداد الطريق في الاتجاهين.

وأضاف اللواء العلي أن كاميرات الضبط المروري لطريق النويصيب تعمل بنظام مراقبة القطاع «point to point» بواسطة أربع كاميرات ثابتة بدءا من نقطة البداية وحتى نهاية القطاع ، وذلك لضبط حدود السرعة على مسافة تتراوح ما بين «1» كيلو متر إلى «10» كيلو مترات وذلك لقدرة تلك الكاميرات الفائقة على حساب المدة التي تقطعها المركبات بحيث لاتتجاوز المدة المسموح بها ، والتي ستتولى حساب السرعة لكل مركبة تدخل القطاع ومقارنتها بحدود السرعة الفعلية ، وعلى هذا الأساس سيتم تحديد المركبات المتجاوزة لحدود السرعة وفقا لما هو مبرمج بالنظام الذي سيتولى تصوير وتسجيل بيانات المركبات التي تقطع المسافة بمدة اقل من المسموح بها .

تركيا: فصل

القضائي الذي يستهدف عشرات من المقربين منه، شرع رئيس الوزراء التركي المحافظ رجب طيب اردوغان بعملية تطهير غير مسبوقة في اجهزة الشرطة والقضاء المتهمة بإيواء قلب «المؤامرة» الرامية إلى زعزعة النظام.

والحملة الجديدة للتبديل والصرف ترفع إلى أكثر من 2000، بحسب تعداد الصحافة التركية، عدد الشرطيين، من أصحاب الرتب العالية والضباط العاديين المعاقبين منذ منتصف ديسمبر.

وفي الوقت نفسه كثفت حملة التطهير في سلك القضاء حيث تم، مساء أمس الأول الثلاثاء، تبديل 96 مدعيا عاما وقاضيا رفيعا في مدن تركية عدة.

كما بدأ البرلمان التركي، مساء الثلاثاء أيضا، في جلسة مكتملة النصاب مناقشة مشروع قانون مثير للجدل يرمي إلى إصلاح المجلس الأعلى للقضاء خصوصا بهدف إعطاء وزير العدل الكلمة الفصل في تعيين القضاة.

الحمود: مصر

الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح حفظه الله وسمو الشيخ جابر المبارك الصباح رئيس مجلس الوزراء.

واشاد الوزير الحمود بتاريخ العلاقة الكويتية – المصرية مستذكرا في هذا السياق وصول أول دفعة من الطلبة الكويتيين الى القاهرة عام 1939 وتأسيس مجلة «البعثة» عن بيت الكويت في القاهرة عام 1946 واطلاق مجلة «العربي» عام 1958 ليراس تحريرها الدكتور احمد زكي.

في سياق منفصل، اعرب وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود أمس عن الامل بان يخرج المؤتمر الاسلامي لوزراء الثقافة بتوصيات تعزز مسيرة العمل الثقافي العربي والإسلامي المشترك.

واوضح الحمود في كلمة امام المشاركين في المؤتمر الاسلامي الثامن لوزراء الثقافة ان ما تمر به المنطقة العربية والعالم من اقصاء الى اقصاء لهو منعطف خطير سياسيا وعسكريا واجتماعيا وفكريا وثقافيا مؤكدا الحاجة اكثر من أي وقت مضى لوقفة جادة وصادقة مع النفس للوصول الى انجح السبل لإرساء مبادئ الحق والعدالة والكرامة للانسان ونشر ثقافة الحوار والتواصل مع الاخر.

وقال ان تصدي المملكة العربية السعودية لمشروع فكري وثقافي انساني لافت بإصدار «وثيقة الحقوق الثقافية في العالم الاسلامي» يأتي ملبيا للحاجة الإسلامية الملحة والهامة في صلب التوجه العالمي الذي يعيش زمن القرية الكونية والفضاء المفتوح ومحركات البحث داخل الشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي.

واكد الشيخ سلمان الحمود مباركة دولة الكويت لهذا المشروع مشددا على انها تضع كامل امكاناتها الفكرية والثقافية لخدمته عبر كل الوسائل الممكنة لديها ما دامت الغاية السامية لهذا المشروع تتمثل في خدمة الاسلام والمسلمين والحوار والسلام.

واكد وقوف دولة الكويت الجاد المخلص الى جانب الايسيسكو في تنفيذها للاستراتيجية الثقافية للعالم الاسلامي وكذلك تنفيذ «استراتيجية العمل الثقافي الاسلامي خارج العالم الاسلامي».

الديوان الملكي

خمس نقاط «في القرب وقت يناسبهم ليتم تقريب وجهات النظر بين الجهات المعنية حول جدول الاعمال للبدء في مرحلة جديدة لاستكمال حوار التوافق الوطني».

وتشمل النقاط الخمس التي تم طرحها سابقا لبحثها في الحوار الوطني في المرحلة المقبلة أيضا «السلطة التشريعية» و«السلطة القضائية» و«السلطة التنفيذية» و«الدوائر الانتخابية» و«تحقيق الامن للجميع».

وكانت الحكومة البحرينية اعلنت الاسبوع الماضي التوصل إلى اتفاق مع «الاطراف المعنية بحوار التوافق الوطني» على الدخول في مرحلة جديدة من الحوار ورفع مستوى التمثيل الحكومي فيه وكل الاطراف الاخرى المشاركة.

وكان العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة اصدر تكليفا لولي العهد الامير سلمان بن حمد آل خليفة للاجتماع مع الاطراف المعنية بالحوار لبحث سبل تجاوز التحديات التي واجهت جلسات استكمال الحوار سابقا.

بوتين: روسيا

واضاف ان روسيا لن تتخلى عن الاسلحة النووية بشكل احادي الجانب محذرا من عواقب خطيرة ووخيمة للتخلي عن الاسلحة النووية في الظروف الراهنة .

وأكد بوتين ان روسيا ستواصل العمل على تعزيز قدراتها النووية البرية والجوية والبحرية.